

إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولاية أم البواقي - نموذجا -

د. نوال قلاب ذبيح
جامعة أم البواقي

الملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل التنموي الفعال عند إعطائها الاهتمام اللازم على أساس الدور الهام الذي تلعبه في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والجزائر على غرار باقي الدول بذلت جهودا متميزة للنهوض بهذا القطاع ويتجلى ذلك من خلال الهياكل والآليات والتي تسعى إلى تعزيزها وتثمينها لما تساهم فيه من توفير فرص عمل للعاطلين وتحبذ الادخار الوطني وزيادة في رفع مداخيل الخزينة العمومية. وولاية أم البواقي كمثال ونموذجا لذلك. الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - التنمية الاقتصادية - التنمية الاجتماعية - ولاية أم البواقي.
الملخص باللغة الإنجليزية:

Small and medium enterprises are an effective développement alternative when they are given the necessary attention on the basis of the important role they plays in activating economic and social développement.

- Algeria, like other countries, has made outstanding efforts to promote this sector, this is reflected in the structures and mechanisms that it seeks to promote and value, this contributes to the creation of job opportunities for the unemployed, the promotion of national savings and the increase in the public treasury revenues.

Oum – El- Bouaghi is an example and model.

Key- words: Small and medium enterprises - social development - economic development – State Oum – El- Bouaghi.

مقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في بناء اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك من خلال مساهمتها الإيجابية التي تحددها الكثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كتوفير العمالية وزيادة الناتج الوطني والمساهمة في خلق القيمة المضافة، فقد اعتبرت هذه المؤسسات بمثابة قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويرجع ذلك للخصائص الهيكلية التي تتميز بها كصغر الحجم والمرونة والديناميكية.

ويعد الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من بين الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الهامة والهادفة إلى تنويع الاقتصاد والنهوض به خارج قطاع المحروقات خاصة فيما يشهده العالم من حدة تنافسية الناتجة أساسا من العولمة الاقتصادية وما تمليه الشروط الواجبة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية فقطعت الجزائر أشواطا من أجل ذلك مروراً بحقبة ورثتها عن الاستعمار من الناحية التسييرية إلى أحداث أكتوبر 88 وما أسفرت عنه من تغييرات جذرية على الساحة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية... أين كانت الأولويات المؤسسات الكبرى رافقه تهميش لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن الظروف المتميزة التي مرت بها فرضت عليها إعادة النظر في السياسة المتبعة خاصة بعد دخولها السوق الحر الليبرالي الذي

إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يتطلب الاندماج في حركية السوق العالمي لذا أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وليس مجرد فكرة، وعليه ما نود الوصول إليه من خلال هذا المقال هو قراءة حصاد التجربة الجزائرية في هذا المجال.

فما هو يا ترى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عموماً؟ وما مدى حدود الدور الذي لعبته هذه الأخيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية أم البواقي كنموذجاً؟.

أولاً: تعريفات لمفاهيم الموضوع:

1- مفهوم المؤسسة: إن المجتمع هو نسق عام يتكون من عدة أنساق فرعية وثنائية وجزئية لكل واحد منها مجموعة من الأدوار الأساسية تقوم بها للحفاظ على تناسقها وتكاملها مع بعضها في ظل النسق الاجتماعي العام لتحقيق التوازن والثبات الاجتماعي.

والمجتمع الجزائري نسق اجتماعي مكون كغيره من الأنساق الاجتماعية الأخرى والجزئية تعمل وفق مبدأ التكامل البنائي والوظيفي.

- والمؤسسة واحدة من هذه الأنساق الجزئية والأساسية تمتاز بتاريخها كما أنها "نسق يسعى إلى تحقيق أهداف مسطرة سابقا ويقوم بوظائف محددة من خلال المشروع الجماعي لتطوير العمل وتنمية موارده المادية والمالية والبشرية".⁽¹⁾

- كما يعرفها ألان تورين A.Taurine: "...عن مصالحها انطلاقاً من أنانية أعضائها بل تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال عقلانيته".⁽²⁾

وعليه يمكن القول أن المؤسسة هي تنظيم اقتصادي واجتماعي مستقل مالياً في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل السلع أو الخدمات مع أعوان اقتصاديين.

2- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: في الحقيقة يصعب تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة إذا علمنا بغياب تعريف لها يكون شاملاً وثيقاً وواضحاً يحظى بالإجماع من قبل كل الباحثين والمهتمين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وترقية وإغناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. "إذن هناك عدة قيود تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المؤسسات تتمثل في اختلاف درجة النمو واختلاف النشاط الاقتصادي واختلاف فروع هذا النشاط".⁽³⁾

- وقد يختلف المفهوم من دولة إلى أخرى أو ضمن نطاق الدولة الواحدة "كلا حسب استخدامه للتعرف والمهدف من إتباع الهيئة أو المؤسسة لسياسات معينة".⁽⁴⁾

- وهناك عدة جوانب لا بد أن تتوفر في التعريف ليكون صحيحاً وجيداً وقابلاً للاستخدام وهو: "ارتباطه بالمعلومات المتاحة وبسيط الفهم وسهل الاستخدام وقائم على حقائق اجتماعية واقتصادية ومرن".⁽⁵⁾

3- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد كانت هناك عدة محاولات أبرزت دور هذا القطاع والتعريف به لبرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة وملتقى تنمية المناطق الجبلية وكذا المادة (04) من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 2001/12/12 والذي عرفها بأنها: "مؤسسة إنتاج سلع تشغل من واحد إلى مائتين وخمسون شخص وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار جزائري ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية".⁽⁶⁾

4- مفهوم التنمية: لطالما اهتم علماء الاجتماع والاقتصاد بقضية التنمية وهذا ما أشار إليه الدكتور محمد علي: "أن قضية التنمية أخذت مكاناً بارزاً من جانب المفكرين الاجتماعيين باعتبارها أهم مشاكل العصر تأثيراً وخطورة فهناك هوة قائمة بين مجتمعين مختلفين مجتمع متقدم وآخر متخلف والأول يتمتع بالقوة والسيطرة والثاني يعيش في فقر وتبعية كاملة".⁽⁷⁾

إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- ولم تأت سنة 1960 حتى أصبح مفهوم التنمية يشغل كل بال الباحثين والدارسين وضرورة تبني بناء اجتماعي جديد ينبثق عن علاقات جديدة ومستحدثة وأما على مستوى هيئة الأمم المتحدة تم تقسيم التنمية إلى قسمين: تنمية اقتصادية و الأخرى اجتماعية.

5- مفهوم التنمية الاقتصادية: أو بالإنجليزية Economic- Development وهي: "عبارة عن أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة بهدف تحسينها مثالا الانتقال من حال الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي أو الانتقال من الاقتصاد التجاري إلى التجاري المعتمد على التكنولوجيا." (8)

وتعرف أيضا على أنها: "نمو اقتصاد الدول وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها أكثر تقدما وتطورا مما يؤثر على المجتمع تأثيرا إيجابيا عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة." (9)

- كما أنها تعرف: "سعي المجتمعات إلى زيادة قدراتها الاقتصادية للاستفادة من الثروات المتأخرة في بيئتها وتحديد في المناطق التي تعاني غياب التنوع الاقتصادي المؤثر سلبا على البيئة المحلية العامة." (10)

6- مفهوم التنمية الاجتماعية: حسب هوبهاوس هي: "تطور البشر في علاقتهم المشتركة وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية فتغير البناء الاجتماعي لا يعني شيئا بالنسبة له ما لم يحدث تغير في طبيعة العلاقات الاجتماعية ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة شريطة توافر الحجم، الكفاية، الحرية، المشاركة." (11)

وعليه ما يمكن قوله أن "التنمية الاقتصادية تنجر إلى تنمية إنتاج وزيادة الدخل ورؤوس الأموال، والتنمية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق مستوى معيشي وحياتي من حيث التعليم والسكن وهذان المستويان يرتبطان بشكل وثيق." (12)

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسمات تجعلها مختلفة عن المؤسسات الكبيرة وذلك من عدة جوانب سواء إدارية أو مالية أو حتى في العلاقة مع العملاء فهي تتميز بخصائص إيجابية كما لا تخلو من الخصائص السلبية وتتمثل مختلف خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:

1- الخصائص الإيجابية:

أ/ الملكية والإدارة: غالبا مالكةا هو مديرها، طابعها أسري في غالب الأحيان تتميز بسهولة الإدارة والسرعة في اتخاذ القرار وحد أدنى من الخبرة الإدارية.

ب/ سهولة التأسيس: "يسهل إيجادها من الناحية القانونية والفعالية لما تتطلب حجما صغيرا لرأس المال وتعتمد على تفعيل المدخرات ولا تتطلب إلى حجم أكبر، لها سوق محدود." (13)

ج/ انخفاض التكاليف: تعتمد على يد عاملة بسيطة ومتوسطة الكفاءة وبأجور وتكاليف تدريب وتكوين منخفضة وتكنولوجيا بسيطة "وانخفاض تكاليف التسويق والتوزيع وغالبا ما توجه منتجاتها للأسواق المحلية." (14)

د/ المرونة العالية: إن بساطة الهيكل التنظيمي بها يمكنها من اكتساب القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة ونقص البيروقراطية.

ه/ المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: "إن سوقها محدود نسبيا يمكن من التعرف على الزبائن والعملاء بسهولة وضمن التحديث المستمر للمعلومات دون تحمل عناء بحوث التسويق المكلفة." (15)

و/ بساطة الهيكل التنظيمي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعتمد على تكييف التنظيم الذي يسمح للعمال الاقتراب من مركز القرار من أجل التحفيز.

إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ك/ * أداة التدريب الذاتي: " نتيجة لمزاولة عملها لنشاطاتهم الإنتاجية بها باستمرار ليكونوا مدربين مستقبلا بها لأيدي عاملة جديدة. » (16)

ز/ * سهولة الدخول إلى السوق والخروج منه: " للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة فرصة الدخول إلى السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة نتيجة ارتفاع رأس المال إلى الخصوم وسهولة تحويل أصولها إل سيولة دون خسائر كبيرة. » (17)

ي/ * القدرة العالية على التجديد: إن الكثير من براءات الاختراع تعود إلى أفراد يعملون بهذا النوع من المؤسسات يكون الحرص فيها على التجديد والتحديث.

ل/ * المناولة: " حيث من خلالها يتم معاونة بعض الشركات الكبرى بنوع من الترابط الهيكلي وذلك وفق نوعين وشكلين للتعاون: التعاون المباشر وغير مباشر. » (18)

م/ * انخفاض مستويات معامل رأس المال على العمل: لها القدرة على استيعاب فائض العمالة بسبب تخصصها في عدد محدود من عمليات التصنيع مما يتيح لها استخدام تكنولوجيات أقل كثافة رأسمالية مما يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال على العمل نسبيا في هذه المؤسسات.

2- الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

على الرغم من الخصائص الإيجابية المتعددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير أنها تحمل في طياتها بعض الخصائص السلبية التي تؤثر عليها سلبا ومن هذه الخصائص:

أ/ * " عدم أهلية أو دارة الإدارة: نتيجة محدودة قدرة مدرائها على تأدية مهامهم بنجاح.

ب/ * عدم السيطرة على النقود: في كثير من الأحيان تعتمد على أساليب مديونية مختلفة لتمويل الجزء الأكبر من استثماراتها وتتطلب توسعاتها اجراء العديد من التغيرات في هيكلها التنظيمي.

ج/ * الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي: إن فشلها في صياغة التخطيط يؤدي بها إلى الفشل في ضمان البقاء والاستمرارية وتحقيق القوة التنافسية.

د/ * معدلات الفشل العالمية: من أهم ما يميز هذه المؤسسات هو كثرة تعرضها للفشل خاصة في السنوات الأولى للتأسيس.

هـ/ * انخفاض القدرة الذاتية على التوسع والتحديث: يعد الانخفاض في الطاقات الانتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو ما يلقي أعباء على الأجهزة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية.

و/ * عدم إقبال رأس المال الأجنبي على الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويرجع ذلك إما لعدم تفضيل الأجانب لطرق ومجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإما لعدم تفضيل أصحاب المؤسسات في حد ذاتهم لطرق ومجالاتها وإما للطبيعة العائلية لهذه المؤسسات. » (19)

ثالثا: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي:

1- أشكالها: تتخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أشكال تختلف حسب تصنيفها وتمثل عموما في ما يلي:

أ/ - " تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية PMI

مؤسسات انتاج السلع الاستهلاكية.

مؤسسات انتاج السلع الوسيطة.

مؤسسات إنتاج سلع التجهيز.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التجارية PMC.

إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدماتية. « (20)

ب/- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها: تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتوجيهها كما يلي:

- المؤسسات العائلية.

- المؤسسات المنزلية.

- المؤسسات التقليدية.

ج/- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية: تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ملكيتها إلى ثلاث أصناف تتمثل فيما يلي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلطة.

د/- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شكلها القانوني: وتتمثل البدائل الرئيسية للأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصنيفات التالية:

- المؤسسات الفردية.

مؤسسات الأشخاص ← مؤسسات التضامن.

مؤسسات المحاصة.

مؤسسة التوصية البسيطة.

مؤسسة التوصية بالأسهم.

مؤسسات المساهمة.

مؤسسات ذات المسؤولية المحدودة.

مؤسسات التعاونية.

- مؤسسات الأموال

رابعا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل انتشارها:

أ- «عوامل انتشارها»: تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرة على الانتشار في مختلف المناطق سواء مدنية أو ريف ويمكن ارجاع انتشارها إلى أهم الأسباب التالية:

- صغر رأسمالها المستثمر.

- مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار.

- القدرة على الانتشار الجغرافي. « (21)

ب- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

*«أهميتها بالنسبة لأصحابها»: تنبع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لأصحابها لما تقدمه لهم من فوائد ومنافع عدة ومن أهمها:

- استثمار المهارات الإبداعية.

- تحقيق دخل مستمر.

إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- تحسين المستوى الاجتماعي والاندماج مع المجتمع.

- تشجيع حاجات أصحابها.

- تطوير أفراد المجتمع.

* الأهمية بالنسبة للدولة: تنبع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للدولة في أنها تمكن من تحقيق ما يلي:

- المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

- الاتجاه إلى الأسواق العالمية.

- استقرار السكان وتخفيض نسب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.

- مصدر للأمن الاقتصادي للأسرة والنمو الاقتصادي للمجتمع.

- تطوير وتنمية المناطق الأقل حظا. « (22)

خامسا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

1/ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة على المساهمة الإيجابية في العديد من المؤشرات الاقتصادية المختلفة ويمكن توضيح دور

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية وفقا كما يلي:

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الإبداع والابتكار.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكامل الصناعي ودعم المؤسسات الكبيرة.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكيف مع الأزمات والتقلبات الاقتصادية.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب المدخرات.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط وتطوير حالة المنافسة.

2/ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية:

» إلى جانب الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في العديد من

المؤشرات الاقتصادية تمتد مساهمتها إلى الصعيد الاجتماعي وذلك لقدرتها على المساهمة فيما يلي:

- أداة لمحاربة الفقر.

- المساهمة في التنوع الثقافي.

- المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية.

- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع.

- المساهمة في التخفيف من المشكلات الاجتماعية. « (23)

خامسا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أغلبية المؤسسات الجزائرية وفي الوقت الراهن تعد هذه المؤسسات البديل الأقوى

للهوض بالاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات نظرا للدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه في متغيرات الاقتصاد.

إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1/ الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل داعمة ومرافقة لهذه المؤسسات منها: - وزارة الصناعة والمناجم - المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - وكالة ترقية ودعم الاستثمارات - المجلس الوطني لترقية المناولة - مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2/ الآليات التمويلية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

«هناك عدة آليات تمويلية داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR.
- صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME، OGC.
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDE PME. «(24)

3/ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في متغيرات الاقتصاد الجزائري:

على اعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أضحت البديل التنموي للاقتصاد الجزائري خلافا لقطاع المحروقات فلقد أصبحت تساهم في مختلف متغيرات الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال:

- المساهمة في التشغيل وإنقاص معدلات البطالة.
- المساهمة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.
- المساهمة في خلق القيمة المضافة.
- المساهمة في التجارة الخارجية.
- المساهمة في الاستيراد وترقية الصادرات.

سادسا: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: «هناك العديد من المشاكل مازالت مطروحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحول دون تحقيقها لأهدافها المرجوة منها:

- مشاكل السياسات والتوجهات الاقتصادية الاجتماعية.
- مشاكل النقل ونقص الخدمات العامة والبنية الأساسية.
- مشاكل التسويق والتخزين والمنافسة.
- مشاكل نقص العمالة المدربة.
- المشاكل الضريبية.
- المشاكل الإدارية ومشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية.
- مشاكل الموقع غير ملائم.
- مشاكل الخلافات بين الشركاء.
- مشاكل التمويل. «(25)

سابعا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية أم البواقي

إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1- تطور تعداد نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية أم البواقي:

شهد نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى نتيجة لأهميتها داخل الولاية من جهة وتنوع انتشارها في مختلف الأنشطة والقطاعات من جهة أخرى.

جدول رقم (01): يمثل تطور تعداد (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في ولاية أم البواقي للفترة 2010-2014.

طبيعة المؤسسة	2010	2011		2012		2013		2014	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
مؤسسة مصغرة	3376	9.66	3702	11.01	4113	0.42	4285	-33.53	2848
مؤسسة صغيرة	237	7.59	255	3.14	263	9.12	287	14.63	245
مؤسسة متوسطة	14	28.57	18	16.66	21	9.52	23	-14.63	62
المجموع	3627	348	3975	422	4397	198	4595	-1440	3155

المصدر: سميرة مناصرة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل التقليدي والتمويل المستحدث دراسة حالة - أم البواقي -

دكتوراه LMD، جامعة أم البواقي كلية الاقتصاد، 2015-2016 ص 273.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد ارتفاعا منذ 2010 بزيادة قدرت ب 26.68% و المؤسسات الصغيرة احتلت الصدارة ويرجع هذا التزايد إلى التسهيلات التي قدمت لهذا القطاع من قبل السلطات الجزائرية غير أن سنة 2014 شهدت تراجعا خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بنسبة 31.33% ويرجع ذلك إلى شطب المؤسسات المصغرة نتيجة لتوقف نشاطها.

2- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

جدول رقم (02): يمثل تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية أم البواقي للفترة 2012/2014 حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2012		2013		2014	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
الفلاحة والصيد البحري	4.88	215	4.94	227	0.19	06
المحروقات، الطاقة، المناجم والمحاجر	2.29	101	2.74	126	3.52	111
البناء والأشغال العمومية	5.18	228	5.17	238	39.27	1239
الصناعة التحويلية	15.10	664	15.82	727	7.25	229
الخدمات	72.52	3189	71.32	3277	49.67	1570
المجموع	100	4397	100	4595	100	3155

المصدر: سميرة مناصرة، مرجع سابق، ص 274.

يتضح من خلال الجدول رقم (02) أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة وذلك بنسبة 49.67% ويرجع ذلك إلى سهولة الاستثمار ثم يليه قطاع الأشغال العمومية بنسبة 39.27% نتيجة التسهيلات المتعلقة بالسكن، ثم قطاع الصناعة التحويلية ثم قطاع المناجم والمحاجر بنسبة 3.52% وأخيرا قطاع الصيد البحري والفلاحة للمخاطر المتعرض لها من خلال الاستثمار فيه.

3- واقع التمويل الممنوح ضمن برامج الآليات التمويلية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ/ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وكالة أم البواقي والحصيلة الاجمالية لنشاطها لفترة 2017-:

إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

جدول رقم (03): يمثل حصيلة النشاط الاجمالية وكالة أم البواقي - ديسمبر 2017 -

نوع النشاط		مجموع العمال		مجموع مناصب العمل المستحدثة	
تمويل ثنائي		11		11	
أشغال عمومية	ذكور	01	00	ذكور	01
	إناث	00	00	إناث	00
أعمال حرة	ذكور	02	06	ذكور	02
	إناث	02	06	إناث	06
خدمات	ذكور	02	00	02	00
	إناث	00	00	00	00
تمويل ثلاثي		3929		4144	
فلاحة	ذكور	1730	18	ذكور	1829
	إناث	616	83	إناث	642
حرف		165	10		175
أشغال عمومية		04	01		04
أشغال مياه		285	10		310
صناعة		53	31		58
أعمال حرة		629	31		665
خدمات		156	01		157
نقل المسافرين		106	-		108
نقل البضائع					
المجموع		3940		4155	

المصدر: CNAC إحصائيات ديسمبر 2017 وكالة أم البواقي.

نشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/235 والمؤرخ في 1996/09/08 حيث تعمل الوكالة بتمويل المشاريع المختلفة وذلك وفق نظام التمويل الثنائي يعني وكالة (ANSEJ) والمعني أو وفق نظام تمويل ثلاثي (البنك و ANSEJ، والمعني)، وتتم بفترة الشباب من 18 إلى 40 سنة من خريجي التكوين المهني والإطارات الجامعية وقد يصل المبلغ المالي المدعم به إلى غاية مليار، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن التمويل الثنائي في ديسمبر 2017 أن التمويل الثنائي قد استطاع تحقيق 11 منصب شغل من أصل 11 عاملا، وكانت الأعمال الحرة فئة إناث مما يدل انخفاض ومحدودية عدد المناصب المستحدثة فنتيجة عدم ميل الشباب لهذا النوع من التمويل.

- أما التمويل الثلاثي فقد استطاعت الوكالة من خلاله تحقيق 4144 منصب شغل مستحدث من أصل 3929 أي قرابة 215 منصب إضافي وفي كافة النشاطات والمشاريع وتخص الجنسين معا، ما يعني أن الوكالة بآلية دعمها المالي استطاعت استحداث مناصب شغل وإنقاص معدلات البطالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

جدول رقم (04): يمثل توزيع وتطور المشاريع الممولة من طرف مختلف البنوك للمدة الممتدة 2011-2017 في ولاية أم البواقي:

البنوك	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع التراكمي
BADR	92	212	296	324	495	377	155	2018
BDL	112	106	95	120	55	28	14	606
BEA	88	77	76	64	33	17	04	398
BNA	97	203	156	184	101	61	34	988
CPA	129	153	123	156	78	49	38	819
المجموع	518	751	746	847	762	532	245	4829

المصدر: CNAC وكالة أم البواقي (ديسمبر 2017).

إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطور في دعم البنوك لمختلف المشاريع وذلك بداية من سنة 2011 إلى غاية ديسمبر 2017 وأن بنك BADR يحتل الصدارة بنية تراكمية بلغت 2018، تليها BNA بقيمة تراكمية 988 ثم BDL بـ 606 و CPA بـ 819 وأخيرا بنك BEA بـ 398 وهي بنوك عمومية، غير عند قراءتنا لبعض القيم نلاحظ تراجعاً من سنة إلى أخرى وهو نتيجة تأجيل الملفات من جهة والملفات غير مقبولة.

جدول رقم (05): يمثل توزيع وتطور المشاريع الممولة حسب الجنسين في ولاية أم البواقي

الجنس	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع التراكمي
نساء	473	690	676	777	675	483	217	4364
رجال	45	61	70	70	86	49	28	465
النسبة	%8.7	%8.1	%9.4	%8.3	%11.3	%9.2	%11.4	%9.6

المصدر: السابق

ويلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطور للمشاريع الممولة من مختلف البنوك وحسب الجنسين وذلك من سنة 2011 إلى غاية 2015، ثم سجل تراجعاً وهذا راجع لنفس الأسباب المذكورة آنفاً في الجدول (04)، كما يلاحظ أن النساء مشاريعهم أكثر تمويلاً بقيمة 217 إلى 28 بالنسبة إلى الرجال وهذا راجع لطبيعة المشاريع المتقدمين بها وحجم تمويلها،... مقارنة بالرجال.

جدول رقم (06): يمثل توزيع الدفعات المالية لـ PNR للفترة 2005-2017 أم البواقي

الفترة	عدد المدفوعة PNR	المبلغ الاجمالي
2010-2005	424	204836991.00
2011	510	512271156.00
2012	750	722768245.32
2013	747	774878468.51
2014	851	901025367.73
2015	761	920125671.40
2016	533	693407382.00
2017	245	310120240.00
المجموع	4829	5.039433521.96

المصدر: CNAC وكالة أم البواقي 2017.

يلاحظ من خلال الجدول عدد القروض دون فائدة المدفوعة قد تطورت منذ 2005 إلى غاية 2014 من 424 إلى 851 وذلك من طرف مختلف الهياكل الداعمة لتشغيل الشباب، غير أنه لوحظ تراجع منذ 2016 إلى 2017 وذلك راجع إلى تجميد الكثير من المشاريع المتكررة وانسحاب أصحاب الكثير من مشاريع أخرى ونقص التمويل.

إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

جدول رقم (07): يمثل حصيلة نشاطات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC من الفترة (2013-2017) حسب

القطاع والجنس في ولاية أم البواقي

2013						النسبة القطاع
عدد المناصب المستحدثة	عدد العمال الكلي	أنثى		ذكر		
		عدد العمال	عدد الملفات الممولة	عدد العمال	عدد الملفات الممولة	
631	223	588	209	43	14	الفلاحة
151	53	148	52	3	1	أشغال عمومية
18	6	9	3	9	3	صناعة
657	285	522	235	135	50	خدمات
189	160	187	179	2	1	نقل
1646	747	1454	678	192	69	المجموع الكلي

المصدر: CNAC وكالة أم البواقي 2017.

إن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة نشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11/94 المؤرخ في 26 مارس 1994 ولقد أسندت له المهام التكفل بالعمال المسرحين لأسباب اقتصادية وفي نهاية سنة 2003 أسندت له مهمة أخرى بموجب المرسومين التنفيذيين رقم 514/03 المؤرخ في 2003/11/30 ورقم 02/04 المؤرخ في 2000/01/03 والمتعلقين بدعم إحداث لنشاطات الإنتاج والخدمات لفائدة البطالين البالغين من العمر ما بين 32-50 سنة من خريجي التكوين المهني وإطارات جامعية، والتمويل الثلاثي عن طريق CNAC يكون وفق صيغة البنك ومساهمته 70% و CNAC والمعني ويكون المبلغ المالي إلى غاية مليار والإعفاء الضريبي لمدة 03 سنوات، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن العدد الإجمالي للملفات المدعمة والممولة ارتفع من 747 سنة 2013 إلى 3137 وعدد المناصب المستحدثة سنة 2013 قدر بـ 1646 وارتفع إلى 6415 سنة 2017 وهذا يعني أن هناك فاعلية لآليات الدعم والتمويل CNAC غير أنه لوحظ تغيب لقطاع الصناعة في 2017 والصدارة احتلها قطاع الفلاحة تليه الخدمات وتراجع لقطاع النقل من 2013 مقارنة بـ 2017 وهذا راجع للفائض في هذا القطاع وبالتالي رفض البنوك التمويل.

جدول رقم (08): الوضعية العامة لقطاع التشغيل من سنة 1999 إلى غاية 31 ديسمبر 2017 وكالات أم البواقي

ANGEM، CNAC، ANSEJ

المؤشرات	عدد المشاريع المستحدثة	العمل الدائم	العمل المؤقت
السنوات			
2006	135	08	132
2007	89	62	64
2008	520	101	473
2009	635	195	556
2010	694	156	623
2011	2674	89	2631
2012	2273	230	2158
2013	2088	254	1961
2014	2187	468	1995
2015	1524	334	1355
المجموع	12.849	18.97	11.948

المصدر: ANGEM أم البواقي المصدر: ANGEM أم البواقي.

إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن التنسيقية الولائية لتسيير القرض المصغر نشأت بموجب المرسوم الرئاسي 13/04 والتنفيذي رقم 14/04 والمتعلق بإنشاء وتحديد القانون الأساسي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمعدل لمرسوم الرئاسي رقم 193/05 والمرسوم التنفيذي رقم 15/04 والمحدد لشروط ومستوى المساعدات الممنوحة للمستفيدين والمرسوم التنفيذي 16/04 والمتضمن إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي فيما يتعلق بالتمويل على المستوى وكالة ANGEM وتمويل (PNR) يكون بقرض دون فائدة والمساهمة في شراء المواد الأولية، أما التمويل الثنائي يكون من طرف ANGEM والمعني، أما التمويل الثلاثي فيكون بين ANGEM، البنك أو المعني والمبلغ المالي يكون إلى غاية 200 مليون تخص فئة خريجي التكوين المهني والإطارات الجامعية والسن من 18 سنة فما فوق ويخص العمل داخل البيت.

وبلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع المستحدثة وعدد مناصب العمل الدائم وعدد مناصب العمل المؤقت على مستوى ANGEM لولاية أم البواقي قد تطورت هذه المؤشرات من سنة 2006 مقارنة بـ 2015 لتبلغ 1524 كقيمة للمشاريع المستحدثة و 334 مقارنة بـ 08 للعمل الدائم ومن 132 كقيمة للعمل المؤقت ليصل إلى 1355 في سنة 2015 مما يعني أن التنسيقية لعبت دورا مهما في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق فرص للعمل بنوعيتها الدائم والمؤقت ومشاريع مصغرة من شأنها تؤدي إلى تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد.

* ANSEJ (وكالة أم البواقي):

المؤشرات	عدد الملفات المدفوعة	عدد الملفات المقبولة	عدد المؤسسات في حال نشاط	عدد مناصب العمل الكلي
السنوات				
1999	1017	1100	139	417
2000	583	581	226	676
2001	403	381	164	492
2002	587	575	111	333
2003	437	434	111	333
2004	2274	2045	97	291
2005	854	687	212	636
2006	1374	1034	224	672
2007	1024	824	210	598
2008	757	392	173	506
2009	685	412	258	835
2010	833	608	388	1008
2011	1444	2100	1065	1784
2012	1486	1696	1502	2409
2013	1468	1825	1104	1637
2014	1735	1573	1305	1683
2015	1155	907	793	928
2016	45	39	533	637
2017	28	24	184	213
المجموع	18189	17210	8799	16088

المصدر: CNAC وكالة أم البواقي (2017)

يلاحظ من خلال الجدول أن هناك تفاوت وتطور لعدد الملفات المودعة على مستوى الوكالة وكذا لعدد الملفات المقبولة وكذا لعدد المؤسسات التي في حالة نشاط وأخيرا لعدد المناصب العمل الكلي وقد بلغت عدد الملفات حدها الأدنى ما بين 2016 و 2017 وذلك راجع لضعف إقبال الشباب على مشاريع القروض وكذا تخوفهم من الأمور المالية المتعلقة بالدولة

إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أما المؤسسات في حالة نشاط فمنذ 2011 لوحظ ارتفاعا في عددها مما يعني أن الشباب لقوا فاعلية في هذه المؤسسات وأدت إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وكذا عدد المناصب المستحدثة الكلية أين لوحظ ارتفاعها مما يعني أن هذه المشاريع استطاعت أن تجلب يد عاملة.

* CNAC وكالة أم البواقي: (مناصب الشغل المستحدثة)

عدد المشاريع	عدد المناصب	المؤشرات السنوات
12	36	2005
89	288	2006
47	120	2007
42	126	2008
327	855	2009
170	349	2010
518	883	2011
751	1087	2012
746	1314	2013
847	1668	2014
619	1283	2015
518	1007	2016
533	1037	2017
5219	10053	المجموع

يلاحظ من خلال الجدول ان الصندوق الوطني للتأمين على البطالة قد استطاع أن يحقق مناصب شغل معتبرة وينقص من حدة البطالة وذلك منذ 2005 إلى غاية 2017 نلاحظ تطور في عدد المشاريع على غاية 2016-2017 أين لوحظ انخفاض في عدد المشاريع نظرا لنقص التمويل ورفض بعضها وانقطاع وفشل البعض الآخر منها وكذا يلاحظ التطور المستمر في خلق مناصب شغل.

* مديرية الصناعة والمناجم لولاية أم البواقي: والتي نشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 15/15
* وضعية الاستثمار في ولاية أم البواقي خلال 2017-

نوع النشاط حسب القطاع	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد المناصب المحققة	ملاحظة
قطاع صناعي، فلاحي، مواد البناء، خدمات، سياحي	10	16	16	350	-

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية أم البواقي - 2017-

يلاحظ من خلال الجدول أن وضعية الاستثمار في ولاية أم البواقي قد استطاعت تحقيق عدد مناصب قدر بـ 350 منصبا خلال 2017 وبالرجوع لنفس المصدر (مديرية الصناعة والمناجم) وبالإطلاع على الإحصائيات الدالة على وضعية الاستثمار منذ 2013 إلى غاية 2017 نجد أن في 2013 استطاع قطاع الاستثمار تحقيق 663 منصبا للعمل تليه 459 منصبا في 2014 و 59 منصبا في 2015 و 411 منصبا في 2016، ومعنى ذلك أن هناك تذبذبا وعدم انسجام في تطور مشاريع الاستثمار وذلك راجع لفشل بعض المشاريع من جهة أخرى عدم التزام أصحابها بشروط التمويل... كلها عوامل لعبت دورا وحالت دون تحقيق الاستثمار لأهدافه المرجوة غير أن هناك مؤشرات لمساهمتها في خلق مناصب شغل سواء دائمة أو مؤقتة.

إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

خلاصة:

ما يمكن قوله في الأخير أن الحكومة الجزائرية وفي إطار تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جندت كافة الوسائل والإمكانات المادية والبشرية والتقنية وحتى التشريعية من أجل إنجاح هذه البرامج التنموية محاولة بذلك رسم سياسات اقتصادية اجتماعية تهدف من ورائها إلى مواكبة السوق العالمية والدفع بالاقتصاد المحلي إلى تحقيق النمو والتطور في إطار جودة الحياة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

ولقد كانت أم البواقي كنموذج لذلك حيث حاولنا من خلال هذه المعطيات الميدانية إبراز انعكاسات البرامج و الآليات التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية من أجل تفعيل وتيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و المساهمة في مجال الشغل و الاستثمار في هذه الولاية . غير أن ذلك لا ينفي من وجود جملة من المعوقات المالية و الاجتماعية وحتى الثقافية التي مازالت تحول دون الأهداف المرجوة من هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه الولاية .

غير مايمكن قوله أن التجربة الجزائرية في هذا الصدد قد قطعت شوطا لا يستهان به .

الهوامش حسب ورودها في المتن:

- 1- علي السلمي: تطور الفكر التنظيمي، وكالة المطبوعات، ط2، 1980، ص14.
- 2- عزيز سامية: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: أطروحة دكتوراه علوم، جامعة بسكرة، 2014/2013، ص07.
- 3-Gilles Bressy, Economic d'entreprise, ed sirey , 1990,p56.
- 4-La politique pour les PME dans le CEE Tn collection d'Echanges, 1991, p91
- 5- ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1994، ص64.
- 6- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 الموافق لـ 27 رمضان 1422 المادة رقم 07/06/05 ص ص 10/08.
- 7- محمد علي وآخرون: دراسات في التغيير الاجتماعي، القاهرة ، دار الكتب العلمية، 1974، ص205.
- 8-Economic developpement: Business Dictionary, Retrieved 2-1 2017 Edited.
- 9-Economic developpement: Cambridge Dictionary, Retrieved 2-1 2017 Edited.
- 10-Economic developpement: US depentenent of howsing and wba developpement, Retrieved 2-1 2017 Edited.
- 11- إسماعيل حسن عبد الباري: أبعاد التنمية، مطبعة الكيلاني، 1987، ص ص 88-90.
- 12- حسن سغنان: اتجاهات التنمية في المجتمع الغربي، جامعة الدول العربية ، الجزائر، مطبعة التقدم، 1973، ص226.
- 13- الغالب ابراهيم: أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية، دار النفائس للطبع، الأردن، ص26.
- 14- البرنوطي سعاد نائف، إدارة الأعمال الصغيرة الريادية، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2010، ص80.
- 15- عدون ناصر داودي وعبد الرحمن: التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص94.
- 16- عياش حسن: إدارة المصارف الإسلامية، مدخل حديث، دار وائل، ط1، الأردن، 2010.
- 17- خبابة: مقدمة في إدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، ط3، عمان، 2013، ص27.
- 18- داودي الطيب: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنمية الواقع والمعوقات، حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، ع11، سطيف، 2011، ص53.
- 19- الحسيني صلاح حسن: إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة، دار الشروق، الأردن، 2006، ص ص 31-33.
- 20- المنصور جواد نبيل: إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر للكتاب، الجزائر، 2007، ص47.
- 21- أرميصى فايز: الإدارة المالية، دار حامد، ط3، الأردن، 2010، ص 102.
- 22- منظمة العمل الدولية، ص23.
- 23- علواني عمار: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة علوم اقتصادية، ع10، ص 176.
- 24- سميرة مناصرة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل التقليدي والتمويل المستحدث دراسة حالة أم البواقي، أطروحة دكتوراه (LMD)، 2015-2016، ص247.
- 25-Abdelhab Rezig,Mohamed Said Mussette, développement PME en Algérie, centre recherche en économie appliquée et pour développement, centre de baba Ali,p77.